# دراسة مدى تطبيق عناصر منح الائتمان الخمسة (5Cs) في المصارف التجارية في ليبيا

الدكتور / مصطفى سالم البقـــار / جامعة سرت –كلية الاقتصاد – قسم التمويل والمصارف

الاستاذ / محمد قاسم عبدالمجيـــــد / جامعة سرت –كلية الاقتصاد – قسم التمويل والمصارف

الاستاذ / ابراهيم محمد عبدالكريم / جامعة سرت –كلية الاقتصاد – قسم التمويل والمصارف

**الملخـــص :**

*هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المصارف التجارية في ليبيا لعناصر منح الائتمان الخمسة، والمتمثلة في (5Cs) { شخصية المقترض، ومقدرته، ورأسماله ، والضمانات المقدمة، والظروف الاقتصادية للدولة } عند منح الائتمان. ولأجل ذلك وزعت استمارة استبيان على موظفي المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت عينة الدراسة، كما استخدم الباحثون الأساليب الإحصائية البسيطة المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار T وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف عينة الدراسة تعتمد على العناصر الخاصة بالشخصية والمقدرة وكفاية رأس المال والضمانات المقدمة بشكل أكثر لتجنب المخاطر، غير أنها لا تأخذ في الاعتبار مؤهلات العملاء طالبي القروض .*

*الكلمات المفتاحية : الائتمان، شخصية المقترض، المقدرة ، الضمانات، رأسمال المقترض.*

***Abstract***

***This study aimed to study the extent to which commercial banks in Libya applied to the elements of granting credit when granting credit, which are (Character, Capacity, Capital, Collateral, and Conditions). The questionnaire was distributed to employees of commercial banks operating in Sirte. The researchers also used simple statistical methods of arithmetic mean, standard deviation, and T test. The study concluded that banks depend on the elements of the borrower's personality, the borrower's ability and the adequacy of the borrower's capital and guarantees But they do not take into account the qualifications of their clients of loan applicants, and they rely more on collateral to avoid risk.***

## المقدمـــــة :

من المؤكد بأن جميع المصارف تسعى وبكل الطرق أثناء ممارسة نشاطها للحد من المخاطر الائتمانية ما أمكن ذلك، لأنه من الاستحالة بما كان التخلص التام والنهائي من تلك المخاطر ، ذلك أن المخاطر التي تلازم منح القروض إنما هي منظومة مكونة من عدة عوامل مترابطة ومتكاملة ومتداخلة ، منها ما يتعلق بطالب القرض، ومنها ما يخص المصرف، وأخرى ترتبط بطبيعة القرض نفسه ، ورابعة تتمثل في الظروف العامة وعلى وجه التحديد الوضع الاقتصادي. بالنسبة للعميل المقترض فأن الشخصية ، ورأس المال ، والقدرة على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته ، والضمانات المقدمة من قبله ، فضلا عن الظروف العامة والخاصة التي تحيط

بالنشاط الذي يمارسه، تمثل هذه العناصر قلب عملية التحليل الائتماني، وتحدد مدى صلاحيته للحصول على القرض المطلوب ومقدار المخاطر الائتمانية ونوعها التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان المطلوب. وعموما فإن الصناعة المصرفية ولأهمية الموضوع قد توصلت إلى العديد من النماذج تستخدم في التحليل الائتماني ومن خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني، بل أصبح من الأمور المصرفية المتعارف عليها عند منح الائتمان ، دراسة وتحليل مجموعة من المعايير ( العناصر ) لها القدرة على أن تضع تصورا شاملا عن العميل طالب القرض أمام إدارة الائتمان والإحاطة بكافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها مع مصادر تلك المخاطر. وقد برز من بين العديد من النماذج الخاصة بالتحليل الائتماني نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب ( 5Cs )، والذي تم اعتماده بشكل واسع لدى محللي ومانحي الائتمان عند منح القروض على مستوى مختلف المصارف المانحة ، والذي يهدف بدوره إلى قياس مدى المخاطر الائتمانية المتوقعة عند منح الائتمان للعميل طالب القرض ، وبالتالي رفض أو قبول منح الائتمان على ضوء قناعة المصرف المبنية على أساس الموازنة بين الربحية والسيولة .

**مشكلـــــة الدراســـــة :**

إن عملية دراسة وتقييم عناصر منح الائتمان (5Cs ) تعتبر من أهم الضروريات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل إدارة المصرف ومحللي ومانحي الائتمان لديها لأنها تمثل قلب عملية الائتمان ، واللبنة الأولى التي يعتمد عليها بشكل تام لدرء الوقوع في العديد من المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان والحد منها. وبناءا على ما ذكر يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

**ما مدى تطبيق عناصر منح الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا؟**

**فرضيات الدراســـــة :**

انطلاقا من مشكلة الدراسة يسعى الباحثون للتحقق من مجموعة من الفرضيات أمكن صياغتها على النحو التالي:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لشخصية المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقدرة المقترض على السداد على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لرأس مال المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا.
4. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضمانات التي يقدمها المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا.
5. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية للدولة على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا.

**أهداف الدراســـــة :**

1-يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على أسلوب علمي لمعرفة مدى تطبيق عناصر منح الائتمان (5Cs) للحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا .

2- في ضوء ما تسفر عنه من نتائج يقدم الباحثون مجموعة من التوصيات التي تساهم وتساعد في الوقوف على الواقع العملي في المصارف التجارية عينة الدراسة ومدى تطبيقها لعناصر منح الائتمان .

**أهميـــــــة الدراســـــــة :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال إلقاء مزيدا من الضوء على الأساليب المتبعة في مواجهة والحد من مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية مع محاولة المساهمة بقدر في سد الفجوة البحثية في هذا المجال ، وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائجها في تفعيل ورفع مستوى إدارة الائتمان بالمصارف التجارية عينة الدراسة ، حيث أن نجاح إدارات الائتمان في المصارف التجارية في التصدي لمخاطر الائتمان يعتبر مكملا وحافزا لها في تنمية قروضها الأمر الذي سوف ينعكس بالإيجاب على تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

**هيكل الدراســـــة :**

يتمثـــــــل فـــــــي :

1. الجانب النظري الذي يوضح الإطار الفكري للدراسة من خلال استعراض الائتمان المصرفي ومخاطره وسبل الحد منها.
2. الجانب العملي ينصب تركيزه على الدراسة من ناحية تطبيقية بهدف اختبار الفرضيات التي بنيت عليها وسرد النتائج التي توصل إليها الباحثون مع تقديم العديد من التوصيات التي تفيد مجتمع الدراسة.

**الدراسات السابقـــة :**

**1- دراسة بابكر(2010) بعنوان**" تأمين الدين أنموذج تأمين الودائع المصرفية وأنموذج تأمين ائتمان الصادرات"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وعرض المبادئ والاسس القانونية التي تحكم تأمين الدين بصورة عامة، وتأمين الودائع المصرفية وائتمان الصادرات بصفة خاصة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع قيام مؤسسات التأمين لتأمين التسهيلات المصرفية ضد مخاطر عدم السداد.

**2- دراسة خليل،( 2009) بعنوان** "نموذج مقترح لتقييم عملاء الائتمان الاستهلاكي في البنوك المصرية"، هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج للتقييم والتنبؤ بمخاطر الائتمان الاستهلاكي، مع محاولة وضع تصنيف دقيق للعملاء بناء على تقدير المخاطر الائتمانية، وقد أسفرت أهم نتائجها على عدم وجود استراتيجية واضحة للتحصيل تكون مبنية على نماذج التنبؤ بالحالات المتعثرة، وضعف جودة كل من السياسة الائتمانية وسياسة التحصيل المطبقة، وغياب أنظمة التقييم الائتماني للعملاء الأفراد، واخيرا عدم استغلال قاعدة البيانات التاريخية المكونة لدى البنك منذ بدأ إصدار البطاقات الائتمانية وفقا لمفهوم الائتمان المتجدد بشكل يمكن الاعتماد عليه.

**3- دراسة حرفوش، الصحراوي (2009)**، بعنوان" دور الاساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك للتخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف، ودورها في التخفيف من حدة الازمة الحالية، وقد خلصت الدراسة إلى أن إدارة مخاطر الائتمان ما هي الا ممارسات

لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر المخاطر الائتمانية، حيث خلصت الا أن هذه المخاطر لا يمكن تجنبها بشكل كامل وذلك نظرا لوجود عوائق عملية ومالية، لذلك على المصارف أن تقبل مستوى معين من الخسائر.

**4–دراسة ابو حزانة (2007)، بعنوان** " نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح وتكوين مخصصات الائتمان في البنوك التجارية" اقترحت الدراسة نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي لتطوير الافصاح المحاسبي، حيث خلصت إلى أن الافصاح المطبق في البنوك عينة الدراسة غير كافي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، فهو قاصر عن تقديم صورة واضحة عن حجم هذه المخاطر وأثرها على الأصول البنك وتحديد حجم المخصصات اللازمة لمواجهتها.

**5–دراسة الدغيم وآخرون (2006) بعنوان**" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، قامت الدراسة بتحليل أسس الائتمان المصرفي ومعاييره وعناصره الاساسية، كذلك أهمية متابعة سلامة وضع العميل وقدرته على سداد الاقساط المستحقة عليه، وقد توصلت الدراسة أن المصارف لا تقوم بإجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الاقراض، حيث يتم التركيز على الضمانات المادية، واوصت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على نموذج تحليلي مناسب يمكن من خلاله تجنب مخاطر الائتمان أو الحد منه.

**6–دراسة (2002) , Thomas & Szakal} بعنوان**" خلق القيمة المضافة من خلال الحد من مخاطر الائتمان"

Creating Value through Credit Risk Mitigation

استهدفت هذه الدراسة تناول أثر التوجه نحو استخدام تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تحسين أداء البنوك وتأثيرها على قيمة البنك في ظل كل من الأحوال العادية والسيئة وذلك باستخدام أدوات إدارة المخاطر ( تخفيض المخاطر، استراتيجية البنك في درجة قبول أو رفض مخاطر المحفظة ) ، وقد أسفرت نتائجها على ضرورة توافر أدوات إدارة المخاطر الائتمانية والعمل على تخفيض درجة المخاطر ، وتوافر استراتيجية ملائمة للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وضرورة اختيار أداة التخفيف الملائمة للمخاطر واخيراً وجود علاقة إيجابية بين إتباع أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وبين ربحية وقيمة البنك.

**7– دراسة Altman, (2002) بعنوان**" إدارة مخاطر الائتمان ، وتحديات الألفية الجديدة"

Managing Credit Risk , A Challenging For The New Millennium

استهدفت هذه الدراسة إظهار أهمية إدارة المخاطر الائتمانية والتركيز المتزايد على التقنيات الملائمة في إدارة المخاطر الائتمانية ، وبيئة التشريعات المتغيرة المستندة على اتفاقية بازل ، وأنظمة التصنيفات الائتمانية، والتقنيات التي تعمل على تخفيض ونقل المخاطر الائتمانية مثل المشتقات المالية والتوريق الائتماني وتقنيات إدارة المحفظة الائتمانية ، وقد خلصت الدراسة إلى إن التطورات السريعة عملت على إيجاد تقنيات جديدة أكثر تطورا تعمل على تخفيض قيمة المخاطر الائتمانية من ضمنها المشتقات الائتمانية كأداة من أدوات التحوط والحماية ونقل المخاطر المتعلقة بالتعثر والتدهور الائتماني، هناك نمو كبير في سوق المشتقات الائتمانية من قبل البنوك التي تعمل على التحوط من مخاطر التعثر الائتماني.

**8–دراسة ( 2006 ), Roberts & Elizabeth بعنوان** : ممارسات الإشراف على إدارة المخاطر الائتمان

Sound & Practice For The Supervision Of Credit Rick Management

تناولت الدراسة العديد من المبادئ الضرورية اللازمة لإنشاء أنظمة مخاطر ائتمانية قوية، وقد أسفرت نتائجها على ضرورة تضمين السياسة الائتمانية للبنك العديد من الأمور من بينها (الأسواق المستهدفة، وخليط المحفظة الائتمانية ، والسقوف الائتمانية ، وصلاحيات الموافقة الائتمانية )، واوصت الدراسة بأنه ينبغي على القائمين على إدارة البنك الاهتمام بتحديد المخاطر الائتمانية الموجودة في كل منتجاته ، والعمل على تخفيضها ، والرقابة عليها، كما يتوجب توافر أنظمة متطورة بالبنك تعمل على إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة وفاعلية والتأكد من تطابقها مع السياسات والإجراءات ، واخيرا يتوجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للظروف الخارجية المحيطة بها وتأثيرها على محافظ الائتمان من خلال عمل السيناريوهات التحليلية.

**9–دراسة مصباح (2005) بعنوان** " إدارة مخاطر الائتمان المصرفي" ، استهدفت هذه الدراسة إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة المخاطر الائتمانية في الصناعة المصرفية ، وبيان أهمية التحليل المالي والائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة ، كما استهدفت تحليل الأدوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع ، وقد أسفرت أهم نتائجها على إن تقييم أطر الائتمان من المواضيع الحديثة التي تمثل مكانة هامة لدى القطاعات المختلفة كوسيلة تساعد أصحاب القرار في اختيار البدائل المناسبة عند وضع سياسة معينة لتوفير السيولة وتعظيم الربح ، وانه يوجد العديد من الطرق والمعايير لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي تستخدم في اتخاذ القرار الائتماني والتي من ضمنها طريقة 5c,s of credit طريقة التجربة السابقة مع المقترض.

أما هذه الدراسة تركز على مدى تطبيق عناصر منح الائتمان الخمسة المتمثلة فيما يعرف ب 5Cs، حيث تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وكانت عينة الدراسة تتمثل في المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النتائج واثبات فرضيات الدراسة.

## الجانـــب النظـــري للدراســـة

### 1–ماهية الائتمان المصرفي

#### 1–1 مفهوم الائتمان المصرفي :

تتعدد تعريفات الائتمان وتختلف باختلاف وجهات النظر التي ينظر من خلالها إليه، وكلمة الائتمان مشتقه من(ائتمن) أو (وثق) وتعني الثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي يترتب عنها دفع قيمة مؤجلة . (**سعيد،2000،ص13**) .

ويعرف الائتمان بأنه الأموال المقرضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي أو عيني مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ متفق عليها مقابل ضمانات . (**الزبيدي،2002،ص18**) .

### 1-2 نشأة الائتمان المصرفي :

نشأ الائتمان كجزء من النظام الاقتصادي منذ القدم وتطور بتطور المجتمعات، حيث كان آنذاك أفراد مجموع دخولهم أكبر من استهلاكهم واحتياجاتهم الأخرى، لذلك تكون الوفر أو الفائض، في المقابل كان هناك أشخاص على العكس من ذلك تماما دخولهم أقل من احتياجاتهم فتلبية أو تغطية تلك الاحتياجات ثم البحث عن أصحاب الفوائض من خلال وسطاء ماليين، من هنا تم التوفيق فيما بين رغبات ذوي الفوائض واحتياجات ذوي العجز ضمن شروط معينة، الأمر الذي ساهم في تطور الائتمان وتطورت معه صور الوسطاء الماليين إلى أن أصبحت تأخذ صور المصارف بشتى أنواعها، وبالتالي تعددت أعمال هذه المصارف كنتيجة لاتساع حجم التعامل فيما بين الأفراد . (**الزيدانين، السعودي،1999،ص42**) .

### 1-3 أهمية الائتمان المصرفـــــي :

إن التطورات التكنولوجية والاقتصادية، أعطت الائتمان أهمية كبيرة وواضحة من خلال قدرته على توفير الأموال اللازمة وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية، والاستهلاكية، وأنشطة التداول والتوزيع لدفع النشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة، ويمكننا تلخيص تلك الأهمية علي النحو التالي: (**الدوري، السامرائي،2006، ص76،77**)

1. زيادة الإنتاج: تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية بكل مستمر تفوق الموارد الذاتية لتلك المشروعات ، لذلك تلجأ إلى المصارف المتخصصة للحصول على هذه الموارد حيث تقوم المصارف الائتمانية بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين من أجل المساهمة في تمويل أو زيادة الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني .
2. زيادة الاستهلاك: يساهم ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني .
3. توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية : يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بما يحقق نمواً اقتصادياً متوازناً يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.
4. تسوية المبادلات(أداة التبادل): نقصد بتسوية المبادلات أي التبادل بين طرفين، وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوبة عليه .
5. تشغيل الموارد العاطلة: يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة بتشغيلها بصورة مؤقتة، من خلال التمويلات قصيرة الأجل، وبهذا يتحقق الانتفاع لكلا من المقرض والمقترض بذات الوقت.

### 1-4 أنواع الائتمان المصرفي:

تتعد صور وتقسيمات الائتمان المصرفي (**الزبيدي ،2002،ص93-97**)

**أولا: تقسيم الائتمان وفقاً للغرض منه :**

1. الائتمان الاستثماري : يمنح للمشروعات الإنتاجية، لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل ، مثل الاستثمار في الأصول الثابتة ، كالآلات ، والأراضي وغيرها.
2. الائتمان التجاري : يمنح لشركات الأعمال، لغرض استخدامه في تمويل العمليات الجارية ( رأس المال العامل).
3. الائتمان الاستهلاكي : ائتمان شخصي يمنح عادة للأفراد لتمويل عمليات استهلاكية.

**ثانيا: تقسيم الائتمان وفقاً لأجله**

1. ائتمان قصير الأجل : هو الائتمان الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة، وعادة ما يمنح هذا الائتمان لتمويل عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع، مثل تمويل شراء المواد الأولية أو تمويل النقدية، ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تتسم بالانخفاض عادة .
2. ائتمان متوسط الأجل و طويل الأجل : يعتبر الائتمان الذي تنحصر مدة استحقاقه بين سنة إلى خمس سنوات ائتمان متوسط الأجـــل، أمـــا الائتمان الطويل الأجل فهو الائتمان الذي تزيد مدته في العادة عن خمس سنوات ليصل في بعض الأحيان إلى 25 سنة، ويمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل عمليات تشغيلية رأسمالية، أي استخدام مبالغ الائتمان في إنشاء مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية في المشروعات القائمة.

**ثالثا : تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض :**

1. ائتمان مصرفي خاص : هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص (الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين ) كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية ) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (المصارف).
2. ائتمان مصرفي عام : هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية المالية.

**رابعاً : تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للضمان :**

1. الائتمان المصرفي المضمون : وهو المرتبط في العادة بضمانات ، وتعرف بالضمانات التكميلية، لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها .
2. الائتمان المصرفي غير المضمون : ويعرف هذا النوع بالائتمان الشخصي ويعتمد على السمعة والملاءة المالية الحالية والمستقبلية للعميل المقترض .

**1-5 أسس منـــــح الائتمـــــان :**

تتمثل في : (الشورابي، 2002، ص88)

1. الأمان : وذلك يعني اطمئنان للمصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد التسهيلات الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .
2. الربحية : والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من التسهيل الذي يمنحه تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية .
3. السيولة : تعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، مع التركيز على الموازنة والملائمة بين هدفي الربحية والسيولة .

## 2- مخاطر الائتمان المصرفـــي :

### 2-1 مفهوم مخاطر الائتمان المصرفـــي :

تشير مخاطر الائتمان المصرفي إلى تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض وهو المصرف من قيام المقترض وهو العميل بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد الاستحقاق.( **طه ،2007،ص 443** ) .

وكذلك تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم قيام طرف مقابل المصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها. (**السيسي،1998، ص140**) .

### 2-2 المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية :

للمخاطر التي تتعرض لها المصارف عدة أنواع (**النجار، 2006**):

**أولا :المخاطر المالية** : تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة و إشراف مستمرين من قبل إدارة المصارف وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية .

**ثانيا : المخاطر الائتمانية** : إن من الأهمية الاعتراف أولاً بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول بكل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعية لأنه إن لم يفعل ذلك فلن يحقق العائد الذي يرجوه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسائر الأموال المقرضة أيضاً، لذا ينبغي على المصرف المقرض تقدير المخاطر المحتملة والمرتبطة بعدم مقدرة المقترض على السداد .

**ثالثا : مخاطر السيولة** : وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه .

**رابعا :مخاطر التضخم** : وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة .

**خامسا:مخاطر تقلبات أسعار الصرف** : هي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات والأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماماً كاملاً ودارسات واقية عن أسباب تقلبات الأسعار.

**سادسا :مخاطر أسعار الفوائد** : هي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله .

**سابعا : مخاطر التشغيل** : يشمل هذا النوع كافة المخاطر المتولدة من العمليات اليومية للمصرف، الأمر الذي يتحتم على الإدارة العليا خلق البرامج المتخصصة في تحليل وتقييم مخاطر تلك العمليات .

**ثامنا : مخاطر قلة خبرة موظفي المصرف** : هناك العديد من المخاطر المرتبطة بقلة خبرة موظفي المصرف في أوجه التعامل مع العميل المقترض ، فقلة الخبرة في الاستفسار عن العميل وقلة الخبرة في إجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية للعميل قد تؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو أخذ المصرف الضمانات اللازمة وبالتالي ينبغي على إدارة المصرف توجيه هؤلاء الموظفين وتنمية مهارتهم من خلال عقد دورات تدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتحسين مهارتهم .

## 2-3 وسائل الحد من مخاطر الائتمان :

تتبع المصارف عادة العديد من الوسائل للحد من مخاطر الائتمان وتخفيفها ومن أبرز هذه الوسائل: ( **رشيد، جودة،1999، ص216،220**).

### أولاً : دراسة عناصر منح الائتمان :

### هناك مجموعة عناصر لمنح الائتمان وهي:

**أ-الشخصية :**

هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات وفي أوقات الكساد وما يتمتع به من أخلاقيات، وصفات كالأمانة، والشرف، والعدالة، فعلى مانح الائتمان دراسة سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته.

**ب-المقدرة :**

يقصد بالمقدرة هنا مدى قدرة العميل على إدارة المؤسسة بكفاءة وفعالية وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشراً رئيسياً على مدى توفر هذا العنصر لديه وكما إن المقدرة من ناحية قانونية على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع عقد الاقتراض فلا يكون المقترض قاصراً أو غير مؤهل قانوناً لتوقيع .

**ج – رأس المال :**

لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين فكلما كبر حجم رأس المال كلما قلت احتمالات أن تصل الخسائر إلى حقوق الدائنين فإذا كان رأس المال يتمتع بالملاءة فإن ذلك يشجع إدارة المصرف على اتخاذ قرار إيجابي بمنح الائتمان للعميل .

**د – الضمانات :**

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين من مخاطر التوقف عن السداد وينبغي أن ينظر المصرف إلى ضرورة أن تتوفر في الضمانات التي يقبلها صفات محددة مثل سهولة التسجيل وسهولة التصرف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية.

**ثانياً : الاستفسار عن سمعة العميل :**

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمحللي الائتمان في المصرف اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النسبة السليمة للسداد.

ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسية

أ . **المصادر الداخلية** : وتشمل هذه المصادر أقسام المصرف الداخلية وذلك في حالة كون طالب القروض عميل للمصرف حيث يقوم المصرف بالاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة أمور منه حركة المسحوبات والإيداعات، والشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد وكذلك تقوم دائرة التسهيلات الائتمانية بالرجوع إلى ملفاتها و التأكد من أن طالب القرض قد تم منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته، وهل كان يتأخر في سداد التزاماته؟ .

ب . **المصرف المركزي والمصارف الأخرى** : إن من مصلحة المصارف أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينهما وخاصة عن هؤلاء الذين لديهم حسابات في أكثر من مصرف .

ج . **المقابلات الشخصية مع طالب القرض** : قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طالب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل فيقوم مانحي الائتمان بترتيب مقابلة معه وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض أما إذا كان طالب القرض معروفاً للمصرف فلا داعي لمثل هذا الإجراء.

**ثالثاً : تدريب موظفي الائتمان :**

إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في المصرف والطريقة الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب هو تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات بالشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب .

## 3– الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان

يقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي : (**مطر، 2003، ص379،378**)

أ . إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب أن لا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.

ب . في تقييم مخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو الشركة طالبة القرض ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالشركة، أي مخاطر الشركة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

ج . يجب على محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضاً للمرحلة العمرية للشركة المقترضة، إذا يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية مثلها مثل الإنسان تمر في أربع مراحل عمرية متتالية هي :

**المرحلة الاولى: مرحلة التكوين الأولى أي مرحلة النشوء والدخول إلى السوق :**

وتشمل هذه المرحلة السنين الأولى من تأسيس الشركة إذ تتميز بارتفاع درجة المخاطرة بسبب مجموعة من العوامل مثل : ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع تكاليف البحث و التطوير، و الانخفاض النسبي للأرباح، وإن هذه المرحلة تشكل فرصة ذهبية كي تحتل الشركة في المستقبل مركزاً تنافسياً جيداً في السوق الذي تعمل فيه،إلا أن تدفقها النقدي خلال هذه المرحلة يكون سالب في الغالب مما يزيد من مخاطر الائتمان .

**المرحلة الثانية : مرحلة النمو:**

وخلال هذه المرحلة يمكن للمنشأة أن توطد مركزها التنافسي وتتزايد ربحيتها كما أن تدفقها النقدي يكون في الغالب موجباً مما يخفض من مخاطر الائتمان .

**المرحلة الثالثة : مرحلة الاستحقاق :**

إذ يتميز أداء الشركة خلالها بمجموعة من الأعراض مثل : مصاعب في زيادة الحصة السوقية، ظهور بوادر للطاقة العاطلة، تقادم الأصول، تناقص في الأرباح وبوادر لحدوث عجز في التدفق التشغيلي من هنا تتزايد المخاطر.

**المرحلة الرابعة : مرحلة الذبول أو الاضمحلال :**

وتتميز ببروز مؤشرات سلبية واضحة لأداء الشركة مثل : طاقة عاطلة كبيرة تدهور الحصة السوقية، تحقق خسائر تشغيلية متكررة، مما يرفع من وتيرة مخاطر الائتمان ويهدد مستقبل الشركة بالتصفية أو الإفلاس .

## الجانـب العملـــي للدراســـــة

إجراءات الدراسة الميدانية ( مجتمع البحث، عينة البحث، أداة البحث )

**أولا: منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافها المحددة من قبل الباحثين وذلك من خلال استمارة استبيان محكمة وزعت على موظفي المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت.

**ثانيا: أداة البحث :**

تم استخدام الاستبيان كأداة تجميع بيانات وتم توزيع عدد (75) نموذج استبيان والمستلم بالفعل (53) وعدد (1) نموذج غير صالح للاستخدام ليصبح العدد الصافي للاستبانات التي تم تحليلها (52)، وتم استخدام برنامج SPSS لغرض تحليل فقرات الاستبيان.

**ثالثا : صدق وثبات أداة الدراسة :**

أعتمد الباحثون طريقة كرونباخ لحساب ثبات المقياس باستخدام البرنامج الإحصائي ( Spss ) ، وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن قيمة معامل الارتباط ألفا تتراوح بين (0-1) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل في هذا الاختبار عن (60.)

**جدول رقم (1 )**
**(ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha):**
**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | Cronbach's Alpha Based on Standardized Items | N of Items |
|---|---|---|
| .874 | .872 | 20 |

أشارت النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ بلغت (874. ) وتعتبر هذه القيمة مقبولة جدا حيث أنها أكبر من 60. وبذلك يمكن القول والتأكيد على الثبات الداخلي لعبارات أسئلة الاستبانة.

**رابعا : مجتمع وعينة الدراسة :**

مجتمع الدراسة : المصارف التجارية في ليبيا.

عينة الدراسة : موظفي المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت.

**الشكل أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب المصرف**

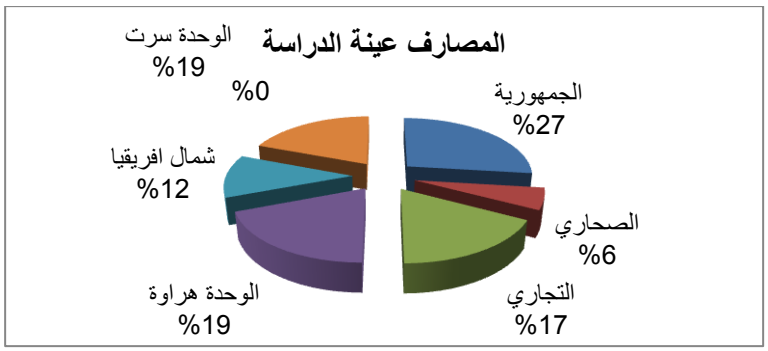


**شكل رقم (1) المصارف عينة الدراسة**

من الشكل رقم (1) يتضح أن ما نسبته (27% ) من حجم العينة الموزعة كانت من مصرف الجمهورية وهي أعلى نسبة ، و أن ما نسبته (6% ) من حجم العينة كانت من مصرف الصحاري وهي اقل نسبة، وأن (17%) من حجم العينة كانت من المصرف التجاري، وأن ما نسبته (19% ) من حجم العينة الموزعة كانت من مصرف الوحدة هراوة ، وأن (12%) من حجم العينة الموزعة كانت من مصرف شمال إفريقيا ، وأن ما نسبته (19%) من حجم العينة الموزعة كانت من مصرف الوحدة سرت.

وقد استخدم الباحثون استمارة استبيان لجمع البيانات مصممة حسب أسلوب ريكرت الخماسي كما بالجدول أدناه

**جدول رقم ( 2 )**

**أسلوب ريكرت الخماسي**

| غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

**خامسا : تحليل البيانات :**

**–الشخصيـــــــــــة :**

**جدول رقم (3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير شخصية العميل**

**إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss**

| العبارات | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا يهتم المصرف بأخلاقيات العميل طالب القرض | تكرار | 4 | 24 | 6 | 14 | 4 | 2.8077 | 1.15535 | محايد |
| | نسبة | 7.7 | 46.2 | 11.5 | 26.9 | 7.7 | | | |
| لا يهتم المصرف بأمانة العميل طالب القرض | تكرار | 10 | 25 | 5 | 9 | 3 | 2.4231 | 1.16056 | غير موافق |
| | نسبة | 19.2 | 48.1 | 9.6 | 17.3 | 5.8 | | | |
| لا تؤثر سمعة العميل على قبول طلب القرض | تكرار | 10 | 18 | 5 | 15 | 4 | 2.7115 | 1.28851 | محايد |
| | نسبة | 19.2 | 34.6 | 9.6 | 28.8 | 7.7 | | | |
| ليس من الضروري وجود قاعدة بيانات خاصة بالمقترضين | تكرار | 13 | 25 | 7 | 6 | 1 | 2.1731 | 1.00433 | غير موافق |
| | نسبة | 25.0 | 48.1 | 13.5 | 11.5 | 1.9 | | | |
| نتيجة المحور الاول | تكرار | 37 | 92 | 23 | 44 | 12 | 2.5288 | .84693 | غير موافق |
| | نسبة | 17.775 | 44.25 | 11.05 | 21.125 | 5.775 | | | |

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات أفراد العينة تشير إلى أنهم غير موافقين في آرائهم على استبعاد السمات الشخصية للعميل طالب القرض ، وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.5288 ) وانحراف معياري (0.84693) مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة .

رغم ما خلصت إليه نتيجة المحور الخاص بالشخصية إلا أن هذه النتيجة تركزت حول اهتمام المصرف بأمانة العميل طالب القرض، ووجود قاعدة بيانات خاصة بالمقترضين، وذلك بمتوسط حسابي( 2.423 ) و (2.1731) وانحراف معيـــاري( 1.16056 ) و(1.00433) على التوالي .

وتبقى اتجاهات أفراد العينة محايدة تجاه أخلاقيات وسمعة العميل طالب القرض وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.8077) و(2.7115) وانحراف معياري (1.15535) و (1.28851) على التوالي .

المقدرة:

**جدول رقم (4) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مقدرة العميل**

**إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss**

| العبارات | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا تفيد خبرة العميل في مجاله قسم الائتمان عند منح القرض | تكرار | 5 | 20 | 10 | 11 | 6 | 2.8654 | 1.20504 | محايد |
| | نسبة | 9.6 | 38.5 | 19.2 | 21.2 | 11.5 | | | |
| لا تهتم ادارة الائتمان بمؤهلات عملائها من طالبي الائتمان | تكرار | 0 | 11 | 14 | 19 | 8 | 3.4615 | .99925 | موافق |
| | نسبة | 0 | 21.2 | 26.9 | 36.5 | 15.4 | | | |
| من غير المهم التحقق من اهلية طالب القرض | تكرار | 9 | 27 | 7 | 9 | 0 | 2.3077 | .96077 | غير موافق |
| | نسبة | 17.3 | 51.9 | 13.5 | 17.3 | 0 | | | |
| لا يتطلب عند منح القرض الاطلاع على عقود تأسيس الشركات الطالبة للقرض | تكرار | 17 | 24 | 2 | 6 | 3 | 2.1154 | 1.16575 | غير موافق |
| | نسبة | 32.7 | 46.2 | 3.8 | 11.5 | 5.8 | | | |
| نتيجة المحور الثاني | تكرار | 31 | 82 | 33 | 45 | 17 | 2.6875 | .66766 | محايد |
| | نسبة | 14.9 | 39.45 | 15.85 | 21.625 | 8.175 | | | |

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات أفراد العينة تشير إلى أنهم محايدين في آرائهم على استبعاد مقدرة العميل طالب القرض، وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.6875) وانحراف معياري (0.66766) مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة.

رغم ما خلصت إليه نتيجة هذا المحور إلا أن آراء أفراد العينة تشير إلى أنهم يتحققون من أهلية العميل طالب القرض، وكذلك التحقق من عقود تأسيس الشركات الطالبة للقرض، وذلك بمتوسط حسابي (2.3077) و( 2.1154) وانحراف معياري (0.96077) و (1.16575) على التوالي.

على العكس تماماً تتجه آراء أفراد العينة بأن المصارف عينة الدراسة لا تهتم بمؤهلات عملائها من طالبي القروض وذلك بمتوسط حسابي (3.4615 )وانحراف معياري (0.99925.)

**1-رأس المـــــــــال :**

**جدول رقم (5) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير رأسمال العميل**

| العبارات | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم رأسمال العميل غير مهم عند طلب القرض | تكرار | 16 | 21 | 5 | 6 | 4 | 2.2500 | 1.23471 | غير موافق |
| | نسبة | 30.8 | 40.4 | 9.6 | 11.5 | 7.7 | | | |
| لا يقوم قسم الائتمان بتحليل نسبا لمديونية للمقترضين | تكرار | 7 | 26 | 11 | 8 | 0 | 2.3846 | .91080 | غير موافق |
| | نسبة | 13.5 | 50.0 | 21.2 | 15.4 | 0 | | | |
| من غير المهم مقارنة نسبا لمديونية بمعايير الصناعة | تكرار | 8 | 18 | 15 | 10 | 1 | 2.5769 | 1.03557 | غير موافق |
| | نسبة | 15.4 | 34.6 | 28.8 | 19.2 | 1.9 | | | |
| نتيجة المحور الثالث | تكرار | 31 | 65 | 31 | 24 | 5 | 2.4038 | .79304 | غير موافق |
| | نسبة | 19.9 | 41.66 | 19.86 | 15.36 | 3.2 | | | |

اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات آراء أفراد العينة تشير إلى أنهم غير موافقين على استبعاد عنصر رأس المال الخاص بالعميل طالب القرض، وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.4038) وانحراف معياري (0.79304) مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة.

ويتفق المشاركون على أهمية معرفة رأسمال العميل طالب القرض قبل منحه القرض المطلوب، وتحليل نسب مديونية العميل ومقارنتها بمعايير الصناعة، وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.2500) و (2.3846) و (2.5769) وانحراف معياري (1.23471) و (0.91080) و (1.79304) على التوالي.

2-الضمانـــــــات:

جدول رقم (6) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الضمانات

| العبارات | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا يعتبر الضمان وحده مصدر درء مخاطر عدم السداد | تكرار | 16 | 19 | 10 | 7 | 0 | 2.1538 | 1.01720 | غير موافق |
| | نسبة | 30.8 | 36.5 | 19.2 | 13.5 | 0 | | | |
| لا يهم كون الضمانات على القرض ان تكون سهلة التقييم | تكرار | 9 | 28 | 10 | 4 | 1 | 2.2308 | .89914 | غير موافق |
| | نسبة | 17.3 | 53.8 | 19.2 | .7.7 | 1.9 | | | |
| لا يهم كون الضمانات سهلة التصريف والبيع | تكرار | 17 | 20 | 3 | 12 | 0 | 2.1923 | 1.13826 | غير موافق |
| | نسبة | 32.7 | 38.5 | 5.8 | 23.1 | 0 | | | |
| عملية متابعة التطورات التي تحدث على الاصول المضمونة غير معمول بها | تكرار | 12 | 11 | 12 | 11 | 6 | 2.7692 | 1.33747 | محايد |
| | نسبة | 23.1 | 21.2 | 23.1 | 21.2 | 11.5 | | | |
| نتيجة المحور الرابع | تكرار | 54 | 78 | 35 | 34 | 7 | 2.3365 | .85733 | غير موافق |
| | نسبة | 25.97 | 37.5 | 16.82 | 16.37 | 3.35 | | | |

إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات أفراد العينة تشير إلى أنهم غير موافقين في آرائهم على استبعاد عنصر الضمانات المأخوذة من العميل طالب القرض، وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.3365) وانحراف معياري (0.8573) مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة.

فهم يعتبرون أن الضمان وحده مصدر درء مخاطر عدم السداد، لذلك يجب أن تكون الضمانات المقدمة سهلة التقييم والتصريف والبيع، وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.1538) و (2.2308) و (2.1923) وانحراف معياري وقدره (1.01720) و (0.89914) و (1.13826) على التوالي.

في حين أشارت آرائهم بالحياد عند سؤالهم عن أن مصارفه تقوم بمتابعة التطورات التي تحث على الأصول المضمونة وذلك بمتوسط حسابي وقدره (2.7692) وانحراف معياري وقدره (1.33747) ، مما يدل على عدم جدية المصارف في تطبيق هذه العبارة.

3–الظروف الاقتصادية :

جدول رقم (7) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مقدرة العميل

| العبارات | المقياس | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا توجد استراتيجيات خاصة في المصرف بالتوسع في منح القروض في حالات النمو الاقتصادي | تكرار | 8 | 16 | 6 | 13 | 9 | 2.9808 | 1.37898 | محايد |
| | نسبة | 15.4 | 30.8 | 11.5 | 25.0 | 17.3 | | | |
| لا توجد استراتيجيات خاصة بالمصرف بالتقليل من حجم القروض في حالة الركود | تكرار | 8 | 18 | 7 | 12 | 7 | 2.8462 | 1.31931 | محايد |
| | نسبة | 15.4 | 34.6 | 13.5 | 23.1 | 13.5 | | | |
| يكون المصرف أقل مرونة في منح القروض في حالة النمو الاقتصادي | تكرار | 7 | 12 | 13 | 13 | 7 | 3.0192 | 1.26010 | محايد |
| | نسبة | 13.5 | 23.1 | 25.0 | 25.0 | 13.5 | | | |
| لا توجد دراسات بالمصرف تختص بدراسة الظروف الاقتصادية من حين لآخر | تكرار | 4 | 15 | 8 | 16 | 9 | 3.2115 | 1.25771 | محايد |
| | نسبة | 7.7 | 28.8 | 15.4 | 30.8 | 17.3 | | | |
| لا تهتم إدارة الائتمان بدراسة ظروف المنافسة للمقترض | تكرار | 5 | 13 | 11 | 14 | 9 | 3.1731 | 1.26369 | محايد |
| | | | | | | | | | |
| | نسبة | 9.6 | 25.0 | 21.2 | 26.9 | 17.3 | | | |
| نتيجة المحور الخامس | تكرار | 32 | 74 | 45 | 68 | 41 | 3.0462 | 1.02717 | محايد |
| | نسبة | 12.32 | 28.46 | 17.32 | 26.16 | 15.78 | | | |

إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من الجدول أعلاه يتبين أن اتجاهات أفراد العينة تشير إلى أنهم محايدين في آرائهم على استبعاد عنصر الظروف الاقتصادية عند منح العميل القرض، وذلك بمتوسط حسابي وقدره (3.0462 ) وانحراف معياري (1.02717).

سادساً: اختبار الفرضيات :

T-Test

**الفرضية الأولى**: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لشخصية المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا".

| One-Sample Test | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Test Value = 3 | | | | | |
| | T | Df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| شخصية المقترض | -4.012- | 51 | .000 | -.47115- | -.7069- | -.2354- |

من خلال الجدول نلاحظ قيمة P=.000 وهي أقل من 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا

وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لشخصية المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا

**الفرضية الثانية:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقدرة المقترض على السداد على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا"

| One-Sample Test | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Test Value = 3 | | | | | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| المقدرة | -3.375- | 51 | .001 | -.31250- | -.4984- | -.1266- |

**من خلال الجدول نلاحظ قيمة P=.001 وهي أقل من 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا**

وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقدرة المقترض على السداد على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا.

**الفرضية الثالثة:**" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لرأس مال المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا"

| One-Sample Test | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Test Value = 3 | | | | | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| رأسمال المقترض | -5.421- | 51 | .000 | -.59615- | -.8169- | -.3754- |

من خلال الجدول نلاحظ قيمة P=.000 وهي أقل من 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا

وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لرأس مال المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا"

**الفرضية الرابعة:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضمانات التي يقدمها المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا"

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| الضمانات | -5.580- | 51 | .000 | -.66346- | -.9021- | -.4248- |

من خلال الجدول نلاحظ قيمة P=.000وهي أقل من 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا

وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضمانات التي يقدمها المقترض على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا "

**الفرضية الخامسة:** " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية للدولة على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا "

One-Sample Test

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| الظروف الاقتصادية | .324 | 51 | .747 | .04615 | -.2398- | .3321 |

**من خلال الجدول نلاحظ قيمة P=.747 وهي أكبر من 0.05 وهذه القيمة غير دالة إحصائيا**

وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية للدولة على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا".

## سابعا: النتائـــــــج :

توصلـــت الدراسة إلى النتائـــج التاليـــــة :

1- إن المصارف التجارية عينة الدراسة من خلال الاهتمام بعنصر شخصية العميل عند منحه الائتمان ، أنصب التركيز على أمانة العميل، مع وجود قاعدة بيانات خاصة بالعملاء طالبي القروض، مع اهتمام بدرجة أقل بالسمعة.

2- تتحقق المصارف التجارية عينة الدراسة من مقدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات في حالة منحه الائتمان وذلك عن طريق التحقق من أهلية العميل القانونية، وأيضا من خلال الاطلاع والتأكد من وجود عقود تأسيس الشركات.

3- لا تأخذ المصارف التجارية عينة الدراسة في حسابها عند الموافقة على منح الائتمان مؤهلات عملائها من طالبي هذا الائتمان.

4- تقوم المصارف التجارية عينة الدراسة بتحليل القوائم المالية لعملائها من طالبي القروض من حيث حجم رأس المال، وتحليل نسب المديونية ومقارنتها بنسب صناعة العميل.

5- يشكل الضمان الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المصارف التجارية عينة الدراسة عند منح الائتمان، وهو ما يوافق دراسة الدغيم وآخرون (2006)، وبالتالي ترى بأن تكون الضمانات سهلة التقييم والتصريف والبيع متى دعت الضرورة إلى ذلك ، فهي المصدر الرئيسي لدرء المخاطر.

## ثامنا: التوصيـــــــات :

توصـــــي الدراســـــة بالتالـــــــي :

1- ضرورة اهتمام المصارف بسمعة العميل طالب القرض فالعملاء الذين يتمتعون بسمعة حسنة يكون الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف مضمون أكثر من غيرهم.

2- إن العملاء الذين يحملون مؤهلات تجعلهم قادرين على التحليل والتنبؤ والتطوير واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أكثر من قرنائهم من غير المؤهلين، لذلك يجب على المصارف تولي اهتمام أكبر بهذا المتغير عند منح الائتمان.

3- يجب على المصارف مراجعة الضمانات بصفة دورية للتأكد من التطورات التي تحدث على هذه الأصول من حيث تذبذب أسعارها وصلاحيتها.

4- يوصي الباحثون بإجراء المزيد من الدراسات في هذا الحقل خصوصا بعد التحول الكبير الذي حدث في ليبيا والمتمثل بإقرار إلغاء تعامل المصارف بالفائدة الربوية، فلم يعد أمام المصارف غير التحول للنظام المصرفي الاسلامي، والذي يعتمد مبدأ المشاركة، ولا يعتمد على الضمانات العينية مما يضع الباحثين أمام حقل خصب يحتاج لمزيد من البحث والتطوير.

## المراجـــــــــع:


1. الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط1.
2. الزبيدي، إدارة المصارف(2004)، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط1.
3. الزيدانين، جميل، السعودي(1999)، أساسيات في الجهاز المالي " المنظور العلمي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1.
4. السامرائي، الدوري، زكريا (2006)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الاردن.
5. السيسي، صلاح حسني (1998)، إدارة الأموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للنشر، بيروت، لبنان، ط1.
6. الشواربي، عبدالحميد محمد(2002)، إدارة المخاطر الائتمانية ،
7. النجار، فائق جبر، إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها، http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=8589
8. رشيد، عبدالمعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد (1999)، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط1.
9. سعيد، عبدالسلام لفته(2000)، الائتمان المصرفي، مطابع اديتار إحدى مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية.
10. طه، طارق(2007)، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
11. مطر، محمد(2003)، التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،ط1.
12. مصباح ، أوكرش ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول ( عمان : 2005 ) .
13. خليل أحمد فؤاد ، نموذج مقترح لتقييم عملاء الائتمان الأستهلاكي في البنوك المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ( القاهرة : كلية التجارة– فرع بنها ، جامعة الزقازيق ) .
14. Thomas,T.M and Szakal ,E. ,2002 "creating value through credit Rick mitigation" Business Credit , vol . 104, Issue3, pp 1-4 .
15. Altman , E. I.,2002, "managing credit Rick, Achallenging for the new millennium" Economics votes , vol . 31, Issue2, pp . 201-214 .
16. R0berts , E . , 2006 "Sound & Practice for the supervision of credit Rick managemen" Bank for international settlements .